

أقامت جمعية "نحن" وحملة "بلديات عالمكشوف" نشاطاً توعوياً موسيقياً أمام الكورنيش البحري في مدينة صيدا بمشاركة "فرقة ماسا" ومغنية الأوبرا تارا معلوف، وذلك ضمن عملهما لنشر الوعي حول الشفافية في العمل البلدي من خلال نشر قرارات البلدية على الموقع الإلكتروني.

وأوضح منسق الحملة في صيدا عبد الرزاق حمود، في كلمة، الهدف من النشاط وهو "تذكير بلدية صيدا، ممثلةً برئيسها محمد السعودي، بأن تفي بوعودها بنشر قرارات المجلس البلدي على الانترنت وتطبيق القانون"، مشيراً إلى أن تلك القرارات لم تُنشر حتى اليوم.

كما كشف عن زياراتٍ متكررةٍ قامت بها الحملة "الرئيس البلدية بحضور المديرية المالية وأحد أعضاء المجلس البلدي"، مؤكداً أن السعودي كان "يعدنا في كل زيارةٍ بنشر القرارات ومنها الميزانية وقطع الحساب، إلا أنه وعلى الرغم من الوعود وعلى الرغم من تزايد اهتمام الشباب والشابات في صيدا اليوم بالعمل البلدي الذي يعبر عن مزيدٍ من الوعي والاهتمام بالمدينة، إلا أننا نواجه الكثير من العقبات للوصول أو حتى الحصول على المعلومات".

وذكر حمود بقانون البلديات وقانون حق الوصول إلى المعلومات الذي "يحمل الرقم 28/2017 والذي يُجبر جميع الإدارات الرسمية والعامّة، ومنها البلديات، على نشر القرارات والمعلومات بشكلٍ مباشر"، مشدداً على أن "القانون أعطانا هذا الحق الذي يمسنّا لأنّ أموال البلدية هي أموالنا".

إلى ذلك، عرّف حمود بالحملة وأهدافها مشيراً إلى أنها "حملة وطنية أطلقتها جمعية نحن بالتنسيق والتعاون مع مجموعةٍ من الجمعيات النّاشطة في مختلف المناطق اللّبنانية، ومنها صيدا وبيروت وزحلة وغيرها، وهي تهدف إلى تعزيز الشفافية بالعمل البلدي عبر نشر قرارات البلديات على مواقع إلكترونية ومساندتها بإصدار كافة المعلومات والبيانات باعتبارها المصدر الرسمي والموثوق الأمر الذي يساهم بتعزيز الثقة بين الأهالي والبلدية".

كما وعد بمتابعة الموضوع "كي تصبح بلدية صيدا كالكثير من البلديات التي تلتزم بالقانون وتمنحنا حقنا بالوصول إلى المعلومات"، موضحاً أنه من دون هذا الحق "لن نستطيع المراقبة والمساءلة ومحاربة الفساد"، ومضيفاً "احترموا حقنا في الوصول إلى المعلومات بسهولة ومن دون أي عائق".

وقد حضر النشاط عشرات المواطنين الذين تجمّعوا عشوائياً في المكان لمتابعة الحفل الموسيقي والاستمتاع بأنغام الأغاني التراثية التي قدّمتها "فرقة ماسا" والأغاني الأوبرالية

بصوت تارا معلوف. كما غصّ المكان بالباعة المتجولين الذين استغلّوا الفرصة لعرض بضائعهم والاستمتاع بالنشاط الشعبي.

وتخلّل النشاط عرض فيديوهاتٍ توعويّةٍ لتعريف المواطنين على واجبات البلدية بتأمين مختلف الخدمات التي تتلقّى في مقابلها الضرائب منهم، وعلى حقّهم بمعرفة كيف تُصرف أموالهم. وأوضحت الفيديوهات أنّ ذلك الحقّ تصونه المادة 55 من قانون البلديات والتي تنصّ على أنّه من "واجب البلدية نشر كلّ قراراتها على باب مركز البلدية"، وكذلك المادة 45 التي تؤكّد حقّ كلّ ناخب في الدائرة البلدية أو صاحب مصلحة أن يطلب إعطاءه، على نفقته، نسخة عن قرارات المجلس البلدي، وبما أنّ الموازنة وقطع الحساب تقرّ بموجب قرار مجلس بلدي، فمن حقّ المواطن الاطّلاع عليها والحصول على نسخة منها.

كما تمّ خلال النّشاط توزيع منشوراتٍ توعويّةٍ تشرح مواد القوانين التي على البلديات تطبيقها وعلى المواطن المطالبة بها لتعزيز الشفافية، وأبرزها المادة 55 من القانون البلدي والمادة الأولى من قانون حقّ الوصول إلى المعلومات والتي تنصّ على أنّه "يحقّ لكل شخص، طبيعي أو معنوي، الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطّلاع عليها"، وأيضًا المادتان 7 و9 من القانون نفسه اللتان تنصّان على أنّه "من واجب كل الإدارات العامة نشر قراراتها على موقعها الالكتروني خلال 15 يومًا من تاريخ صدورها". ودعت المنشورات كذلك المواطنين إلى المشاركة في مطالبة البلديات بتطبيق القانون تعزيزًا للشفافية التي نبني من خلالها الثقة والمحاسبة.

للمزيد من المعلومات:

محمد أيوب 03077059